المجتمع المدني في العالم العربي
ودوره في مكافحة الفساد

المجتمع المدني في العالم العربي ودوره في مكافحة الفساد[1]

مع مرحلة بروز حركات الاستقلال في الوطن العربي تبلور بروز الأحزاب والنقابات وجماعات الضغط ووسائل الإعلام، وخلال الستينات من القرن الماضي اتضحت ملامح مرحلة قيام مؤسسات مدنية وولادة مجتمع مدني عربي[2]. وقد أظهرت التعريفات الإجرائية للمجتمع المدني العربي بأنه يقصد به "المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي وهي التي يمكن أن تلعب دورا حيويا في محاربة الفساد، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في النقابات للارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض اجتماعية لإسهام العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية"[3].

ويثير موضوع المجتمع المدني في الوطن العربي العديد من الإشكاليات على صعيد المجتمع بقواه ومؤسساته، وعلى صعيد الدولة بأجهزتها وسياساتها. ذلك أن طبيعة وحدود ومساحة

---

[1] كتاب" نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد"، الفصل الحادي عشر

[2] كريم بقردوني، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٩٢.

[3] ندوة المجتمع المدني العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، أيلول ١٩٩٢.

الحركة أمام المجتمع المدني تتحدد سماتها من خلال تحديد أنماط العلاقة بين الدولة من ناحية ومنظمات المجتمع المدني من ناحية أخرى. إن التطور النوعي للمجتمع المدني يبدو في الوطن العربي مرهونا إلى حد كبير بتحول ديمقراطي جدي، ولن يرتقي بدون إرساء أسس دولة القانون والمؤسسات وإقرار وحماية الحريات الأساسية المدنية والسياسية، وتوفير الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأفراد. ولا يتحقق ذلك بمجرد تغيير القوانين والتشريعات التي قيدت المجتمعات العربية خلال العقود الثلاثة الماضية، وإنما إضافة لهذا الإصلاح التشريعي الديمقراطي كضرورة للحل والانتقال السلمي لسلطة القرار في تلك المؤسسات[٤].

[٤] د. محمد السيد سعيد، "نقص الوعي التطوعي والموارد المالية أهم العراقيل، المجتمع المدني العربي وتحديات القرن المقبل"، جريدة البيان الإماراتية، ٤ آذار ١٩٩٩.

يعرف المجتمع المدني بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة غير الحكومية وغير الإرثية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها من أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن مصالح جماعية، ملتزمة في ذلك قيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف.

المجتمع المدني وقيود النظام السياسي

تعاني مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي بمجملها من العديد من القيود والعوامل المحبطة الناجمة عن تعثر التحول الديمقراطي الحقيقي. وتتفاوت أوضاع هذه المؤسسات من قطر إلى آخر باختلاف النظم السياسية رغم التقائها في تركيز السلطة في يد فرد أو نخبة محدودة تهيمن من خلالها السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى وعلى المجتمع. وفي الأقطار التي تشهد تعددية سياسية وحزبية مقيدة أو توجها نحو الديمقراطية مثل لبنان والمغرب ومصر والجزائر واليمن وتونس والأردن هناك اتجاه لنمو المؤسسات الأهلية أكثر من النظم السياسية المحافظة. أما في دول الخليج العربي فنجد انخفاضا في حجم الجمعيات وتكاد تختفي المنظمات الدفاعية ويتجه جزءا كبيرا منها إلى العمل الخيري المرتبط بالوازع الديني كما في السعودية والكويت والإمارات والبحرين. وهناك نظم لا تسمح بتكوين منظمات شعبية وإنما تسمح فقط بتكوين لجانا شعبية تكون امتدادا للدولة ذاتها أو تؤسس اتحادات تهيمن الدولة عليها [٥].

[٥] عبد الغفار شكر و د. محمد مورو، المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية، (دمشق: دار الفكر)، ٢٠٠٣.

توتر العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والأجهزة التنفيذية

ومن أسباب توتر العلاقة ما بين مؤسسات المجتمع المدني والأجهزة التنفيذية في بعض الدول العربية ما يلي[٦]:

تعطي التشريعات العربية الصلاحيات للحكومة من خلال الوزارات المختصة في الإشراف والرقابة البيروقراطية على الجمعيات والمنظمات الأمر الذي ينتقص من استقلالية هذه المنظمات.

يمنح القانون الحكومة في بعض الأقطار العربية الصلاحية لحل المنظمات الأهلية أو دمجها في أخرى لتصبح أيضاً مصدراً للتوتر وعدم الثقة بين الطرفين.

يرتبط توزيع المخصصات المالية بتدفق المعونات الأجنبية التي يجب أن تحظى بموافقة الحكومة، وفي حالات أخرى يتم توزيعها من خلال الحكومة مما يخلق الحساسية بينها وبين القطاع الأهلي.

المجتمع المدني والإرادة السياسية في مواجهة الفساد

يؤدي المجتمع المدني دورا حيويا في مقاومة الفساد بوصفه عمودا أساسيا من أعمدة بناء نظام نزاهة وطني شامل، ويكون دوره مكملا لدور الحكومات في محاربة الفساد.

[٦] عبد الغفار شكر و د. محمد مورو، المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية، (دمشق: دار الفكر)، ٢٠٠٣.

يضم المجتمع المدني في الوطن العربي المنظمات والمؤسسات والهيئات التي تقع خارج الإطار الرسمي للدولة مستقلة عنها وتستطيع أن تلعب دورا ما بين الحكومة والشعب، وتتضمن المنظمات غير الحكومية، وسائل الإعلام، المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث والنشر، النقابات العمالية والغرف التجارية والصناعية والاتحادات المهنية والنقابية عامة، الجمعيات الخيرية، ومنظمات حقوق الإنسان. وتعتبر الأحزاب السياسية احد عناصر المجتمع المدني وجزءا من مكوناته رغم أهدافها السياسية في الوصول إلى السلطة، وتشكل بذلك عامة مجالا موازيا للدولة ولكنه منفصل عنها، يتحد فيه المواطنون تبعا لمصالحهم ورغباتهم الخاصة.

إن دعامتي الإصلاح في الوطن العربي هما توافر الإدارة السياسية والكفاءة لدى قادة الدولة ووجود مؤسسات مجتمع مدني فاعل، والى جانب إصلاح مؤسسات الدولة يتطلب الإصلاح أيضا تفعيل دور الشعب ومشاركته وإعلاء صوته في الدفاع عن قضاياه ومكافحة الفساد.

يمثل دور المجتمع المدني في قضايا الفساد جزءا من الحل وجزءا من المشكلة على حد سواء، إذ يصعب قيام طرف وحيد (الحكومة أو المجتمع المدني أو القطاع الخاص) بالتصدي لظاهرة الفساد بفاعلية بمعزل عن الطرف الآخر. وعليه يفترض بالحكومة توفير القواعد القانونية والتنظيمية وتبني سياسات واستراتيجيات عمل تتيح للمجتمع المدني مساحة للعمل والمشاركة في محاربة الفساد، بما في ذلك تشجيع إقامة

الجمعيات وتسهيل أنشطتها وتخفيف القيود على تأليفها. وفي الوقت نفسه تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدورها بفاعلية وشفافية تامتين بالرقابة الذاتية والرقابة المجتمعية في موضوع الفساد وجميع الأنشطة ذات العلاقة.

تبرز أهمية مبادرة المجتمع المدني في البلدان العربية في مواجهة الفساد بهدف جذب الإرادة السياسية ودعمها. وينبغي أن يؤدي المجتمع المدني دور العامل المساعد في محاربة الفساد، إذ يمثل ذلك شرطا ضروريا لنجاح تلك العملية، إلا انه وحده لا يمثل شرطا كافيا في كل الأحوال. ويؤدي المجتمع المدني دورا مؤثرا في خلق الإرادة السياسية لموجهة الفساد، وبوجه خاص في حجم تأثيره في قيادات الأحزاب السياسية والبرلمانيين.

المساءلة المتبادلة في العمل الحكومي والأهلي

إن مبدأ المساءلة المتبادلة والشفافية في العمل الحكومي والأهلي يعد الأساس لعلاقة سليمة ما بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة مسؤولة أمام مواطنيها وعليها تقديم البيانات والتقارير الموثقة عن أعمالها. والمجتمع المدني مسؤول أمام الدولة وأمام هيئاته المرجعية، وأي نظام شامل للمساءلة يجب أن يتم تطبيقه من قبل الطرفين، الأمر الذي يعد من أهم مقومات الحكم الصالح والديمقراطية الحقيقية وتعزيز جهود محاربة الفساد.

يمكن للمجتمع المدني العربي الإسهام في الحد وتقييد ظواهر الفساد في الحياة العامة من خلال تعزيز فاعليته ومشاركته في الشؤون العامة وتقوية حكم القانون وتعزيز الحاكمية.

يتمحور المجتمع المدني حول فضاء للحرية يلتقي الناس فيه بإراداتهم الحرة ويأخذون المبادرات من أجل أهداف أو مصالح أو تعبيرا عن مشاعر مشتركة. تعتمد قوة المجتمع المدني على مصداقيته ومهنيته، وبغير ذلك يعرّض المجتمع المدني نفسه لتساؤلات وانتقادات شديدة تضر بالثقة فيه وتقوض من قوته. وتجاهل هذا الأمر يقوض من قوته الأدبية التي هي عماد مطالبته بالنفوذ والمشاركة والتأثير، كما يؤدي ذلك إلى فشله في تحقيق أهدافه العملية.

إن إتاحة الحكومات هامشا من الحرية للمنظمات غير الحكومية تمكنها من أن تصبح قنوات اتصال يتدفق من خلالها نبض المواطنين من القاعدة إلى القمة إذ تتحول إلى أدوات فاعلة ومؤثرة في مسيرة التنمية ومحاربة الفساد.

يستطيع المجتمع المدني تنظيم نفسه للدفاع عن مصالحه الأساسية ومراقبتها في حال تقاعس الدولة أو عدم تجاوبها للمخاوف المشروعة لمواطنيها أو في حماية مصالحهم. وعلى المجتمع المدني أيضا توثيق هذه المساعي الناشئة وصوغ المبادئ التي سارت على هديها وذلك في صيغة دليل للمنظمات غير الحكومية حول أنشطة المراقبة المتصلة بمكافحة الفساد يشرح ويعمم المبادراتِ الناجحة في هذا السبيل.

يكتسب المجتمع المدني عموما شرعيته من خلال عمله على تعزيز وتشجيع المصلحة العامة للمواطنين، ومن هنا اهتمامه بحقوق الإنسان والتعليم والصحة إضافة إلى الفساد. ولا يكون هذا الاهتمام بدافع المنفعة الشخصية وإنما لتميزه بالدرجة العالية من الطوعية إزاء المشاركة في الحياة الاجتماعية.

المجتمع المدني والفساد.. إبدأ بنفسك

يمكن في هذا المجال الحديث عن مستويين لدور المجتمع المدني في تعزيز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة والتصدي لظاهرة الفساد في الوطن العربي هما:

تعزيز النزاهة ومحاربة الفساد داخل مؤسسات المجتمع المدني نفسها.

دور هذه المؤسسات في التصدي للفساد في المجتمع من خلال أنشطتها والدور المنوط بها.

أولا: تعزيز قيم النزاهة والمساءلة والشفافية في عمل منظمات المجتمع المدني (النموذج الجيد)

يؤثر انتشار ظاهرة الفساد في بعض مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي في شرعيته. ومن أسباب انتشار الفساد فيه:

- ضعف أو غياب أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات الأهلية.
- انتشار الفساد في القطاع الحكومي نفسه، وضعف آليات المتابعة من قبل الأجهزة التنفيذية.
- ضعف الإعلام في متابعة عمل وأداء مؤسسات المجتمع المدني.
- غياب وعي المواطنين بمظاهر الفساد ونتائجه.
- غياب الشفافية واحتكار المعلومات بشكل عام.

ومن مظاهر الفساد في عمل بعض مؤسسات المجتمع المدني:

- استخدام ممتلكات المؤسسة لخدمة أصحاب المصلحة ولأغراض شخصية.
- تعزيز نفوذ المسؤولين عنها.
- المحسوبية في التوظيف دون الأخذ بعين الاعتبار معيارا الكفاءة والخبرة.
- تقديم بعض الهبات والامتيازات لأفراد في مؤسسات مجتمع مدني لضمان دعمهم لمصالح أصحاب النفوذ فيها.
- غياب الشفافية المالية في حسابات المؤسسة وفي المشاريع التي يتم العمل عليها.

- اكتساب امتيازات مالية على نحو مخالف للقانون.
- استخدام الموقع العام في المؤسسة لتحقيق مكاسب شخصية وتعزيز النفوذ.
- تحديد رواتب مالية عالية لكبار الموظفين والإداريين بشكل لا يتناسب مع الوصف الوظيفي وما يتطلبه من جهد.

يتطلب من المجتمع المدني تنظيم نفسه داخليا وتوفير القدر نفسه من الشفافية والمساءلة والمحاسبة الذي يتوقعه من الحكومات. وعدم السعي إلى المصلحة الفردية وتأكيد السعي إلى المنفعة العامة. فالممارسة الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المدني هي الإطار الصحيح لتحقيق الشفافية التي هي أساس العلاقة السليمة ما بين الدولة وبينه، إذ أن المجتمع المدني من جهته مسؤول أمام هيئاته المرجعية وأمام الدولة، والنظام الشامل للمساءلة يتم تطبيقه من قبل الطرفين معا.

ينبغي الإقرار بأن المسائل الإدارية والمالية والبرامج تترابط ترابطا وثيقا ودقيقا، وعلية يجب أن تترافق مراجعة الحسابات المالية مع عرض البرامج ولأنشطة. وان يتم تقويم فعاليتها وكفاءتها وتنظيمها دوريا. مع وضع مجموعة من النظم والإجراءات الإدارية لردع كل من يقوم بممارسات إدارية منافية للقانون.

تعتمد العناصر اللازمة لتعزيز مبادئ الحاكمية وقيم النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل منظمات المجتمع المدني على وجود البيئة اللازمة لتفعيل دورها من خلال إجراء الانتخابات الدورية في تلك المؤسسات، إضافة إلى بناء ميثاق شرف عبر إيجاد قواعد متفق عليها ما بين منظمات المجتمع المدني تحدد قواعد السلوك التي تمكن من مراقبة مدى التزامها بقيم النزاهة والمساءلة والشفافية.

من واجب مؤسسات المجتمع المدني تقديم التقارير الدورية عن أعمالها وأنشطتها

وميزانياتها إلى الدولة والى الجهات المختصة في إطار متفق عليه. وذلك لتقويم مدى انسجام نشاطات المؤسسة مع خططها الإدارية والمالية ومبادئ النزاهة والشفافية.

كما يجب على منظمات المجتمع المدني تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في مؤسساتها بحيث تراعي فيها الأمور التالية:

اعتماد هياكل تنظيمية واضحة.

تأسيس هيئة رقابة داخلية لمتابعة قضايا الفساد تقدم تقاريرها الدورية الأعضاء الهيئة العامة.

تزويد الهيئة الإدارية على نحو منتظم التقارير المالية والإدارية للمؤسسة.

تدقيق الميزانيات لكافة الإيرادات والنفقات وتزويد مجالس الإدارة بالتقارير المالية على نحو منتظم.

فتح حسابات مصرفية مستقلة لكل مشروع على نحو منفصل عن المشاريع الأخرى في حال وجود أكثر من مشروع لدى المؤسسة.

توفير سياسات واضحة حول إمكانية استخدام ممتلكات المؤسسة.

اعتماد سياسات واضحة في التوظيف بناء على الكفاءة والخبرة[٧].

[٧] زياد عمرو، دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفساد في المجتمع وتعزيز النزاهة والشفافية داخلها، ورقة بحثية أعدت لمؤسسة أمان بتاريخ ٢١ آب ٢٠٠٤.

إن تعزيز شرعية مؤسسات المجتمع المدني وتأكيد عدم نشوء مصالح معينه لا تنسجم وأهداف تلك المؤسسة الأهلية يتم من خلال تكريسها المساءلة والشفافية الأمر الذي يدعم دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية وتطبيقها واحترام حقوق الإنسان وإحداث التنمية المجتمعية ومحاربة الفساد.

مؤشرات حول المجتمع المدني في العالم العربي

إن تعزيز دور المجتمع المدني ومطالبة الحكومة بإقرار مبدأ المحاسبة يدخل في نطاق الأسئلة الخاصة بالشفافية والمساءلة والديمقراطية، وتطبيق المبادئ الأساسية للديمقراطية التي تقتضي المناقشة السياسية العامة والاستجابة لمطالب المواطنين، والانفتاح على أفكار ومقترحات المجتمع المدني عند البحث عن حلول لقضايا عامة.

- هل توجد قيود على تشكيل مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي وهل يمتلك هذا المجتمع القدرة على تنظيم نفسه؟.
- هل تمثل تلك القيود ضمانة معقولة للمنظمات غير الحكومية كي تكون عرضه للمساءلة أم أنها تشكل عقبات لا مبرر لها؟.
- هل هناك قيود على عقد الاجتماعات العامة لمنظمات المجتمع المدني أم أنها تحتاج إلى تراخيص خاصة للقيام بذلك؟.
- هل هناك قواعد واضحة للإدارة المحاسبية في مؤسسات المجتمع المدني؟.
- هل هناك آلية لتداول الإدارات العامة في مؤسسات المجتمع المدني العربي؟.
- هل تخضع المهن المختلفة في إطار نقابات معنية لإجراءات تأديبية من نقاباتها تفقد الشخص حقه في ممارسة مهنته إن تصرف بطريقة فاسدة؟.

ثانيا: دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز النزاهة في المجتمع

يمكن تحديد عدة ادوار لمؤسسات المجتمع المدني في بناء نظام نزاهة وطني وفي التصدي لظاهرة الفساد ومن هذه الأدوار:

١. التوعية:

يمكن لمنظمات المجتمع المدني القيام بدور فاعل في رفع الوعي العام حول ظاهرة الفساد ومخاطرها، إضافة إلى تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة بحيث لا تظهر هذه المبادئ من خلال الممارسات كأنها سلوك تجميلي فقط وإنما مبادئ راسخة تكوّن أسسا واضحة لسلوك المواطنين وتعاملاتهم. وذلك من خلال إتباع إستراتيجية مجتمعية تقوم على:

- بذل الجهود لإبقاء قضايا الفساد في رأس قائمة اهتمامات المجتمع المدني، وترسيخ قيم أخلاقية معارضة للفساد ومقبولة من قبل المجتمع.
- القيام بجهود إعلامية واسعة ومستمرة حول قضايا الفساد. من خلال نشر المعلومات عبر وسائل إعلام واطلاع الأفراد عليها في سبيل التوعية وتنمية القيم المناهضة للفساد والدفع باتجاه المشاركة في محاربته وتنمية الإحساس بالمواطنة لدى الأفراد.
- الاستمرار في تأدية الدور الذي تحاول بعض مؤسسات المجتمع المدني القيام به وهو إرساء أسس الثقافة المدنية عن طريق التعليم، التدريب، النشر والإعلام. فهذه الثقافة المدنية تمثل شرطاً من شروط إحداث التحول في محاربة الفساد وفضح أنواعه والتوعية لنتائجه.

- تحريك القضايا التي تهم الرأي العام، والمساهمة في تغيير الأنماط الاجتماعية السائدة.
- السعي من خلال المواطنين، لإيجاد قاعدة اجتماعية لمؤسسات المجتمع المدني وإشراك المواطنين في مجموعات ذات مصالح ضد الفساد.
- من خلال نشر المعلومات عن طريق وسائل الإعلام وإطلاع الأفراد عليها في سبيل التوعية وتنمية القيم المناهضة للفساد والدفع باتجاه المشاركة في محاربته وتنمية الإحساس بالمواطنة لدى الأفراد.
- استقطاب وجذب طاقات وفئات مستقلة وفعالة مثل قادة مجتمع الأعمال والصحافيين والشخصيات الدينية والأكاديميين وأعضاء غرف التجارة والهيئات المهنية المحلية للمساهمة في بناء نظام نزاهة وطني.
- إصدار نشرات توعية حول أسباب الفساد ونتائجه والتركيز على إدراج ذلك في مناهج التربية المدنية لطلبة المدارس. وعقد ندوات تلفزيونية وعروض مسرحيه للتنبيه إلى خطورة الظاهرة وسبل الحد منها.
- التعريف بنشرات ومعاهدات مكافحة الفساد. وإقامة صلات بالمنظمات والشبكات والخبراء الرواد في مكافحة الفساد.
- توعية الجمهور حول الإجراءات الرسمية على الموافقات الحكومية من خلال التعاون مع الدوائر الرسمية ووضع الآليات المناسبة وتعريف الجمهور بآليات وأماكن تقديم الشكاوى.
- إعداد الدراسات والأبحاث وتجميع المعلومات المتعلقة بظاهرة الفساد محليا وإقليميا ودوليا ووضعها في متناول الجمهور.

- إنشاء مراكز للمعلومات حول الفساد، وترجمة الوثائق الدولية حول الموضوع.
- وضع خطط عمل محددة وقابلة للتحقيق ومتدرجة، والتعبئة في إطار رؤية شاملة تركز على الوقاية.

من الضروري تطوير التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني وإنشاء أجهزة فنية مشتركة لها، وتنسيق حملات إعلامية مشتركة لطرح قضايا الفساد على الرأي العام لكي يكون مسانداً لها في قيامها بدور حقيقي في محاربته ويمكن أن تشمل هذه الحملات التقارير والملصقات وجلسات الاستماع العامة للمسؤولين. كما يمكن التنسيق في تقبل شكاوى الجمهور ذات العلاقة بقضايا الفساد وبانتهاك حقوقهم وتوعيتهم على هذا الحق. فمأسسة المجتمع المدني وانتشاره يجعلان دوره افعل وتقييده من قبل السلطة أصعب، مع أهمية إعداد ميثاق شرف لعمل المنظمات الأهلية.

٢. الضغط والتعبئة والتأثير:

يؤدي المجتمع المدني دورا حيويا في مقاومة الفساد وذلك من خلال التأثير على وضع السياسات العامة، وتعبئة وإدارة الموارد التي تعزز الشفافية والمساءلة في برامج عمل الحكومات، إضافة إلى توفير الضوابط على سلطاتها ومن ثم بتعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي. كما يمكنها عرض تدابير إصلاحية على الحكومات لما للمجتمع المدني من قدرة على العمل على حماية الحقوق، توفير الخدمات المجتمعية والتوفيق بين المصالح وبذلك يعزز المجتمع المدني من مشاركته في الشؤون العامة وتقوية حكم القانون ومحاربة الفساد. فهو يؤدي دورا تكميليا لدور الحكومات وليس بديلا عنها، ويتطلب ذلك:

- الضغط لإقرار قوانين وأنظمة: إذ نجحت المنظمات غير الحكومية في بعض البلدان في لفت نظر الرأي العام إلى قضايا فساد وساعدت على إحداث إصلاح تنظيمي عن طريق الضغط من اجل سنّ قوانين تنظم جمع الأموال لأغراض سياسية، وقبول الهدايا، والإعلان عن الممتلكات، ومعالجة تضارب المصالح.
- الضغط على الحكومات ومطالبتها بنشر المعلومات حول قضايا الفساد لمساهمتها في نشر الوعي حول هذا الأمر.
- المبادرة إلى عرض تدابير إصلاحية على الحكومات والضغط من اجل تنفيذ برامج الإصلاح.

تنجح مؤسسات المجتمع المدني أحيانا في لعب دور الوسيط بين الحكومة وأجهزتها ومسؤوليها وبين جمهور المواطنين، إذ توفر وسائل عملها آليات للمساءلة من جهة ولإيصال شكاوى المواطنين من جهة أخرى.

٣. بناء شبكات وطنية وإقليمية للنزاهة:

من الضروري لنجاح مؤسسات المجتمع المدني وتمكينها من أداء عملها وتقويتها بناء شبكات وطنية وإقليمية ودولية تعمل في مجال محاربة الفساد على مستوى الوطن العربي، ووضع آليات وأطر تكفل التبادل المنتظم للمعلومات والخبرات بينها، وتعبئة الجماهير العربية لتحقيق مزيد من التطور في جهود محاربة الفساد. في هذا المجال يمكن مؤسسات المجتمع المدني:

- إنشاء بنك للمعلومات على المستوى العربي وإنشاء قاعدة بيانات للمنظمات العاملة في مجال محاربة الفساد والتنسيق بينها في تبادل المعلومات والخبرات والتجارب.
- الإفادة من شبكة الإنترنت في الحصول تلقائيا على أية معلومات أو بيانات تحتاج إليها لممارسة نشاطها وتنفيذ برامجها.
- إنشاء موقع الكتروني لتبادل المعلومات والخبرات مع النشاط في مختلف البلدان العربية.

مراقبة مؤسسات المجتمع المدني للمشاريع الرئيسية[1]:

ما الذي ينبغي البحث عنه حين يراقب المجتمع المدني مشروعاً:
العقد
• أهمية المشروع وضرورته انطلاقا من الحاجات.
• إجراءات اختيار المقاول
• الجدول الزمني، أهداف واضحة (بالمقادير الكمية كلما كان ذلك مستعملاً) وتوقع المردود.
• الفقرات الخاصة بالتأمين (تأمين ضد جميع الأخطار من المقاول، المسئولية القانونية المهنية للمصمم والمهندس الاستشاري، ومخاطر الهندسة المدنية).[2]
• دراسات الجدوى وخطط العمل.
التطبيق
• الكفاية التشغيلية والشراكة.
• سير العمل وفقً الجدول الزمني.
• أسباب التغييرات ومدى ملائمة الحلول البديلة.
إجراءات التقييم
• ضبط الجودة، الجدول الزمني والنفقات.

[1] قانون سبينيا في فرنسا (١٩٧٨) وقانون ميرلوني في ايطاليا ادخلا العمل بالتزام أن يكون المشروع مضموناً لعشر سنوات. وفي المغرب تم لأول مرة تبنى التأمين الالزامي للأشغال العامة بموجب مرسوم ملكي صدر في أوائل عام ١٨٩٥.

• وضع علامات قياسية كوسيلة للتحليل الكمي المقارن.
• استقلالية المخمن (لا من حيث النزاهة فقط، بل من حيث الكفاية في المقام الأول).
النتائج المحققة
• النفقات.
• التزام الأهداف الأصلية المرسومة.
• تقييم المشروع بعد فترة من اكتماله.
• رأي المستفيدين من المشروع (مثلاً: هل وجد المتدربون وظائف؟ هل السائقون سعداء بالطريق الجديدة؟)
أساليب الرقابة
• أنظر إلى العقد.
• افحص تاريخ وتركيبة الشراكة (هل هناك أي أقارب؟ هل هنالك قدر كاف من الثقة وروح الشراكة؟)
• من يفعل ماذا؟
• النفقات ونسبتها إلى الميزانية الابتدائية
• إجراءات الدفع (الوثائق، الضرائب)
• مقابلة المستفيدين
بلامين تونتشيف (الشفافية الدولية–اليونان)
"مراقبة المشتريات الحكومية" ورقة عمل قدمت في حلقة دراسية حول الشفافية الدولية عقدت في صوفيا–بلغاريا، ٣ نيسان ٢٠٠٠

نزاهة: مشروع تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الأهلي[1]

يأتي مشروع نزاهة كمبادرة من الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، وضمن برنامج عمله في تعزيز وإشاعة قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في المجتمع الفلسطيني، للعمل بالتعاون والتنسيق مع المجتمع الأهلي الفلسطيني على تعزيز هذه القيم والمبادئ في عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية، بغرض تمكينها وإشراكها في الجهد الوطني العام لمكافحة الفساد في المجتمع الفلسطيني.

أهداف المشروع

- خلق بيئة أكثر تحديا للفساد في المنظمات الأهلية، وتعزيز ثقافة عمل تعتمد على الشفافية والمساءلة والنزاهة.
- تطبيق معايير الشفافية والمساءلة في عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية.
- تطوير قدرة وكفاءة المنظمات الأهلية في مجال مكافحة الفساد على كافة المستويات داخل المجتمع الفلسطيني.
- تعزيز دور المنظمات الأهلية في رفع الوعي العام بالفساد، الرقابة على القطاع العام ومحاربة الفساد في المجتمع الفلسطيني.

[1] تنفذ **أمان** مشروع نزاهة بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور وبدعم من الاتحاد الأوروبي.

نشاطات المشروع

- مراجعة وتقييم بيئة ونمط عمل المنظمات الأهلية بهدف تشخيص نقاط الضعف التي قد تشكل فرصا لحدوث الفساد، والخروج بتوصيات محددة لتعزيز نظم المساءلة ومبادئ الشفافية في عمل هذه المنظمات. كما وستخدم هذه المراجعة للواقع الراهن لعمل المنظمات الأهلية كل من:
  - تطوير معايير مالية وإدارية سليمة تكفل تعزيز مبادئ الشفافية ونظن المساءلة في عمل هذه المنظمات.
  - تطوير مدونات سلوك تتضمن القواعد العامة التي تحكم علاقة المنظمات الأهلية بهيئاتها المرجعية، المجتمع المحلي، السلطة الفلسطينية، المولين، وعلاقة هذه المنظمات فيما بينها.
- تطوير وإصدار شهادة "NGO Certificate" بالتنسيق والتعاون مع المجتمع الأهلي، تمنح للمنظمات الأهلية التي تراعي قواعد مدونة السلوك وتلتزم بمبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة في عملها.
- تقديم مقترحات بخصوص تعديل قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الصادر في العام ٢٠٠٠ بما يخدم تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الأهلي الفلسطيني.
- إصدار نشرة دورية تستهدف المؤسسات الأهلية الفلسطينية والأطراف ذات العلاقة بعملها للتعريف بقضايا المساءلة والشفافية والنزاهة في العمل الأهلي الفلسطيني، إضافة

إلى إصدار مواد تعريفية تتعلق بقضايا أساسية بعمل المنظمات الأهلية.

- تنفيذ برامج تدريبية تستهدف المؤسسات الأهلية بهيئاتها المختلفة التنفيذية والمرجعية للتعريف بأشكال الفساد التي قد تنشا في عمل المنظمات الأهلية، أسبابها، نتائجها، وطرق مكافحتها.
- تشكيل تحالف من المنظمات الأهلية يتخذ من التنسيق والتشبيك والشراكة آلية لعمله للمساهمة في الجهد العام لمكافحة الفساد في المجتمع الفلسطيني عامة والمجتمع الأهلي خاصة، والعمل بفعالية على تشكيل رأي عام فلسطيني مضاد لهذه الظاهرة، إلى جانب تفعيل دور المجتمع المدني في الرقابة على القطاع العام. كما وسيعمل التحالف ومن خلال آليات الضغط والتأثير على سن أو تعديل القوانين التي تنظم عمل منظمات المجتمع المدني بما يعزز الشفافية والمسائلة ويدعم جهود مكافحة الفساد.